



ثروة سمكية متمثلة للاستثمار

التركيز عليه سيساعد تدريجياً في خفض معدلات البطالة. وتضم المبادرة إلى جانب دول المغرب العربي كلاً من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال، وهي تدفع باتجاه اقتصاد أزرق قائم على الذكاء وأكثر استدامة مع إدارة أفضل للموارد السمكية. وأطلقت تونس في مارس 2017، صندوقاً استثمارياً لتربية الأسماك برأس مال بلغ 50 مليون دينار (20.5 مليون دولار) لتطوير هذا القطاع الواعد. ويؤكد اقتصاديون ومسؤولون في وزارة الفلاحة أن تأسيس الصندوق ينسجم مع استراتيجية الحكومة الرامية إلى بلوغ حجم إنتاج للأسماك المرباة بنحو 20 ألف طن بحلول نهاية العام الجاري.

أشهر سنوياً من أجل الحد من استنزاف الثروة السمكية خاصة أن نحو 90 في المئة من أنشطة الصيد تتم خارج المياه العميقة. وأعلنت جمعية وست ماد عن مبادرة تهدف إلى وضع سياسة بحرية مندمجة تفضي إلى التنسيق بين المؤسسات لدفع النمو في قطاع الثروة السمكية من خلال إطلاق حزمة مشاريع مستدامة. ويقول ممثل الجمعية في تونس سالم الميلادي إن المبادرة تتعلق بتحسين 12 نشاطاً من بينها مزارع الأسماك وتربية الأحياء المائية البيوتكنولوجية والسياحة المستدامة والإشغالات البحرية على غرار صناعة السفن. وتظهر التقديرات أن نسبة 1 في المئة نمو في هذا القطاع المهم والحوي تتيج توفير ما يقارب ألف وظيفة، ما يعني أن

لبلدان المغرب العربي، ضمن برنامج عالمي موسع كان قد اعتمده في 2018، لتجسيد حكومات المنطقة خطتها على أرض الواقع خلال العامين المقبلين. وقال ممثل البنك توفيق بنونة خلال ورشة حول الاقتصاد الأزرق عقدت في العاصمة تونس مؤخراً إنه سيتم "إعداد الاستراتيجية التي تمتد لنحو عقدين من الزمن وإقرارها من قبل المؤسسات التونسية". ويشهد قطاع صيد الأسماك تراجعاً منذ عام 2011 بسبب تراكم الصعوبات وتراجع الإنتاج وعدم توفر الحلول الجزئية المستدامة رغم الخطوات التي اتخذتها الدولة لتشجيع المستثمرين على بناء مزارع للأسماك. وتقرض وزارة الفلاحة والصيد البحري منذ سنوات منع الصيد لمدة ثلاثة

استراتيجية تونسية طموحة لتركيـز أسس الاقتصاد الأزرق

برنامج بالتعاون مع البنك الدولي يمتد حتى 2030 للنهوض بالقطاع

والأسطول والعاملين بالقطاع والتغطية الاجتماعية للصيادين. وأشار إلى أن تحفيز مشاريع النمو الأزرق يكمن في إبرام اتفاقيات بين الدول المتوسطة المتجاورة لحسن استغلال وترشيد الثروات السمكية وإقرار فترات راحة بيولوجية مشتركة.

كما دعا إلى وضع مشاريع لتطوير المنتجات البحرية وإكسابها القدرة التنافسية وكذلك مشاريع لتحسين وتنمية قدرات الصيادين ومشاريع لتطوير نشاط تربية الأحياء المائية.

4 في المئة نسبة تراجع إنتاج الصيد البحري في السنوات الأخيرة قياساً بما كانت عليه في 2010

وسبق وأن عقد الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري اتفاقيات شراكة مع المنظمات المهنية بعدد من الدول بهدف تطوير استغلال الثروات السمكية. ويسعى الاتحاد مع وزارة الفلاحة والصيد البحري إلى إعداد عدة استراتيجيات للنهوض بالثروة السمكية ومنها تنمية القطاع التي تمتد من 2016 و2026 والاستراتيجية الخماسية التي تنتهي هذا العام واستراتيجية بعيدة المدى بحلول 2030.

واعتبر الخبير في القطاع الطاهر بنور في تصريح لـ"العرب" أن وضع خطة بعيدة المدى في هذا التوقيت أمر مهم للغاية خاصة وأن الحكومة في حاجة إلى تعبئة المزيد من الموارد للخزينة العامة من قطاعات استراتيجية. وقال بنور، وهو مسؤول متقاعد من وزارة الفلاحة إن "الموضوع طرح بقوة طيلة السنوات الأخيرة بسبب الأزمة المالية كونه قطاعاً حيوياً يساعد في دعم الناتج المحلي الإجمالي". وأوضح أن القطاع نفسه يحتاج إلى مساعدة كبيرة من الدولة من خلال وضع أسس لتطوير البنية التحتية وتشجيع الشركات والصيادين على ممارسة هذه المهنة خاصة وأن سواحل البلاد تمتد لمسافة طويلة. وستتعاون تونس مع البنك الدولي، الذي أعلن قبل فترة عن برنامج خاص

شرعت تونس أخيراً في بلورة معالم استراتيجية لتطوير الاقتصاد الأزرق ضمن برنامج موسع يشرف عليه البنك الدولي ليكون إحدى الدعائم المستدامة للتنمية الشاملة في البلاد من خلال خارطة طريق لتطوير قطاع الصناعة السمكية وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد المقبل.

رياض بوعزة / سناء عدوني

تونس - وجهت السلطات التونسية انظارها مؤخراً إلى كيفية الاستفادة من الثروة السمكية وجعلها مورداً مالياً يدعم الاقتصاد المتعثر خلال السنوات المقبلة رغم الأزمة السياسية الحادة التي تمر بها البلاد.

وتشير تقديرات المحللين إلى أن تونس لا تزال بعيدة عن استثمار الموارد السمكية المتاحة لها بالشكل الأمثل رغم سواحلها الطويلة على البحر المتوسط بسبب التأخر في تنفيذ الخطط للنهوض بالصناعة السمكية.

ويرتكز الاقتصاد الأزرق على إيجاد مصادر نمو مستدامة تغطي عدة قطاعات من بينها صناعات مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتتقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة والسياحة والنقل والتجارة البحرية.

واعتبر خبراء أن هذه الخطوة مجرد بداية في طريق طويل يتطلب تكاتف جهود جميع المتدخلين في القطاع من أجل تحقيق أقصى استفادة من الثروة السمكية مع مراعاة استدامتها.



نور الدين بن عياد
لتونس حضوراً بمجالها المتوسطي للاستفادة من ثروة البحر

وقال نور الدين بن عياد نائب الرئيس المكلف بالصيد البحري في الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري لـ"العرب" إن "تونس حظوظاً كبيرة في مجالها المتوسطي للاستفادة من البحر لتحقيق أهداف اقتصادية وتركيبي أسس الاقتصاد الأزرق". وأوضح أن لتونس سواحل تمتد لأكثر من 1300 كلم ولها 41 ميناء ومرقا للصيد البحري و60 ألف صياد ويوفر

رقمنة معاملات السيارات تعزز نمو سوق التأمين في السعودية

ترجيح ارتفاع أرباح القطاع بعد الربط الآلي بين الشركات وإدارة المرور

بدخول المزيد من الشركات الأجنبية إلى البلاد. ويقول البعض إن المنافسة قد تجبر الشركات المحلية على الاندماج لمواجهة الشركات الأجنبية، التي ستنزحها في السوق، وهو ما حصل بالفعل. وتشارك سباق شركات التأمين لإبرام صفقات اندماج في ما بينها بتشجيع من البورصة المحلية (تداول) في ديسمبر الناجمة عن ضعف إمكاناتها بسبب أحجامها الصغيرة، إضافة إلى محاولة مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتسارعة في أسواق المال السعودية.

وتشهد القطاع صفقات اندماج متلاحقة، بدعم وتشجيع من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) التي تشرف على القطاع وتحاول مساعدة شركات التأمين الصغيرة على مواجهة خسائرها وتقوية أوضاعها المالية. وأعلنت شركتا الأهليّة للتأمين التعاوني واتحاد الخليج للتأمين التعاوني السعوديتين، في إفصاح للبورصة المحلية (تداول) في ديسمبر الماضي عن توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة لتقييم جدوى اندماج الشركتين. وجاء ذلك بعد إعلان ولاء للتأمين ومتلافي أي.أي.جي العربي عن تلقيهما خطاب عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي الاندماج بينهما.

صناعة التأمين تحديداً، بينما يرحل عمال أجانب من المملكة ومع ارتفاع تكاليف المستشفيات. وتصدرت البيانات الرسمية إلى أن إجمالي أقساط التأمين على السيارات لدى شركات التأمين هبط في نهاية العام الماضي بنحو 8.7 في المئة إلى 2.29 مليار دولار، مقابل 2.51 مليار دولار تم تسجيلها في العام السابق.

35 شركة تعمل في القطاع تشكل حصة السيارات 22.7 في المئة من إجمالي أقساط التأمين

وكانت حصة التأمين على السيارات تبلغ 22.7 في المئة من إجمالي أقساط التأمين من جميع الأنشطة التي تشمل الصحة وممتلكات وغير ذلك، التي كانت 10.1 مليارات دولار في العام الماضي. وصعدت أرباح شركات التأمين السعودية 114 في المئة في العام الماضي، إلى 348 مليون دولار، مقارنة بنحو 163 مليون دولار بمقارنة سنوية. وترى مصادر بصناعة التأمين أن الربط الآلي للمركبات سيساعد على تعزيز المنافسة أكثر خاصة مع السماح

الآلي للمركبات هي بروج وسوليدرتي والتعاونية وسملاذ والوطنية وأسبيج وولاء والاتحاد واتحاد الخليج. وأفصحت الشركة الوطنية للتأمين، التي دخلت السوق السعودية في 2010، في بيان عن استعدادها لتأمين المركبات، والذي من المتوقع أن يظهر أثره المالي على قوائم الشركة المالية السنوية بنهاية 2020.

ونظراً لذلك، ارتفعت الكثير من أسهم شركات التأمين بنسب عليا خلال تداولات يومي الأربعاء والخميس من الأسبوع الماضي، منها الأهلية وولاء والصقر والراجحي بنسب ارتفاع تراوحت بين 2.5 و5 في المئة.

ووفق إحصائيات رسمية، يتجاوز عدد السيارات في السعودية 12 مليون سيارة. ورغم السماح للمرأة بقيادة المركبات، وهو ما يعني زيادة في المبيعات بالنسبة إلى تجار السيارات، يبدو أن الأمور تسير ببطء مع ظهور مؤشرات تدل على تراجع أعمال شركات التأمين. ويرجع المختصون ذلك إلى كون قطاع التأمين لا يزال يتلمس طريقه نحو رقمنة تعاملاته مع الجهات الحكومية التي تشرف على نشاط قطاع السيارات. ويتعرض قطاع التأمين لضغوط بعد أن انزلت أكبر اقتصاد في العالم العربي إلى الركود العام الماضي، مع معاناة

وذكرت شركات تأمين سعودية في إفصاحات منفردة للبورصة، أن القرار سيكون له تأثير جوهري على مبيعات تأمين السيارات، مما سينعكس إيجابياً على الأداء المالي للشركات هذا العام. دون تحديد أثر محدد بالقيمة أو النسبة. وتوقع أن يكون لإكمال الربط الآلي لإجراءات التأمين على المركبات أثر مالي إيجابي على إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. ومن بين أبرز الشركات، التي تتوقع تآثر أرباحها إيجابياً بالربط



دور أكبر في النشاط الاقتصادي

فتحت رقمنة معاملات السيارات الباب على مصراعيه أمام قطاع التأمين في السعودية للنهوض بأعماله بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة، لاسيما مع دخول عدد من الشركات في اندماجات لتوسيع نشاطها في ظل المنافسة التي تزايدت منذ عامين مع دخول المزيد من الشركات الأجنبية إلى أكبر اقتصاد عربي.

الرياض - تؤكد أوساط اقتصادية سعودية أن انعكاسات طفرة التغيرات التي تشهدها سوق التأمين، وخاصة السيارات، تظهر بوضوح خلال الفترة القادمة، في ظل اهتمام الحكومة بهذا القطاع ضمن خطط تنويع الاقتصاد.

وتتوقع شركات التأمين ارتفاع مبيعاتها وأرباحها بفضل إقرار عملية الربط الآلي لإجراءات التأمين على المركبات، والذي سيدخل حيز النفاذ بداية من الثلاثاء المقبل. وأعلنت إدارة المرور أنه سيتم ضبط مخالفات عدم وجود وثيقة تأمين سارية اليا للمركبات التي تصدرها أكثر من 35 شركة محلية مدرجة في البورصة، وهي تخدم سكاناً يزيد عددهم عن 30 مليون شخص. وتواصل السعودية جهود تطوير خدمات التأمين الإلزامية وتشجيع انتشارها لضمان مصالح المستثمرين في ظل ضعف ثقافة التأمين بين المواطنين. ويقول محللون إن القطاع يمر بمرحلة